

## الثقافة الأمنية

أ. مرنيش أونيسة  
جامعة عنابة

ملخص:

الثقافة الأمنية مفهوم جديد يستخدم من قبل المؤسسات الأمنية و الحكومية لإشاعة الوعي بين كافة فئات المجتمع، و التي تهدف إلى إيجاد جيل يشارك الأجهزة الأمنية في منع الجريمة و الوقاية منها، بمعنى أن الأمن مسؤولية الجميع و أصبحت الثقافة الأمنية استراتيجية تتبعها الشعوب لتحقيق التكيف و الضبط الاجتماعي خاصة بعد ما شهده العالم خلال السنوات الأخيرة من تغيرات أثرت على مختلف مجالات الحياة الاقتصادية الاجتماعية و السياسية...الخ. و قد أفرزت تلك التغيرات حاجة الدول إلى تنمية الثقافة الأمنية و تعميم الوعي بين الأفراد و إيجاد بيئة تساعد على التطور و دفع عجلة التنمية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة، الأمن، الثقافة الأمنية.

ملخص بالفرنسية:

La culture sécuritaire, un concept nouveau utilisé particulièrement par les structures sécuritaires et gouvernementales à l'effet de propager... entre les différents souches sociales dont l'objectif est la création d'une nouvelle génération à même de participer aux efforts déployés par les structures sécuritaires pour parer à toute sorte de crime et de s'en prémunir cela revient à dire que la responsabilité incombe à chaque partie de la société.

Partant de ce concept, la culture sécuritaire devient alors, une stratégie observée par les peuples pour la réussite, la stabilité et la cohérence sociale notamment au vu de ce que le monde a enregistré durant les dernières années comme changement aux niveaux économique, social, politique...etc.

Ces changement ont contraints les pays la nécessité d'adopter l'approche de la culture sécuritaire de la renforcer et de généraliser.....entre les individus et trouver en sorte un terrain propice aidant à propulser la machine du développement.

Les Mots Clés : La Culture , La Sécurité, La Culture Sécuritaire.

مقدمة:

الأمن مفهوم واسع المجالات، و الحاجة إليه تشمل مختلف أبعاد النشاط الإنساني، ولذلك تعدد مفاهيم الأمن بحسب النشاط الذي تختص فيه، فنجد على سبيل المثال الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن السياسي، الأمن الثقافي...الخ و الأمن حاجة نفسية و اجتماعية، كما أشار الى ذلك العديد من علماء الاجتماع و علماء النفس على أن الإحساس بالأمن يساهم في تكامل شخصية الفرد ونموه نموا سليما لأنه يعزز ثقته بنفسه و يدعم توافقه الاجتماعي وتوازنه النفسي و اندماجه في الجماعة التي ينتمي إليها، و يقوي قبوله و تمثله لمعايير و قيم الجماعة و عاداتها و تقاليدها و يثري قدراته الإنتاجية و يحد من انحرافه و خروجه على القوانين الاجتماعية و المدنية، و نقص شعور الفرد بالأمن يعطل مواهبه و تفتحته و عطائه و لذلك نجد عالم النفس الأمريكي - أبراهام ماسلو- يضع الأمن في أساس هرم الحاجات الإنسانية ( فوق العضوية) الذي يسمى باسمه "هرم ماسلو" ، و فوق الأمن باتجاه رأس الهرم، تأتي الحاجة إلى التقدير والانتماء و تحقيق الذات ، و كلها تعتمد في الأخير على الأمن، والمتأمل لواقعنا الأمني نجد أن الأمن في عصرنا هذا أصبح مسؤولية الجميع و لم يعد الحفاظ على أمن المجتمع و مكتسباته مسؤولية الأجهزة الأمنية وحدها بل أصبح مسؤولية كافة مؤسساته و أفراده لاسيما التي تحقق الضبط و تعمل على تقويم السلوك و نشر الثقافة القانونية بما تحمله من قواعد و قيم ومعايير قادرة على

ترسيخ الأمن والأمان ، الاستقرار و الرفاهية، فالفكر الشرطي الجديد يركز على الثقافة الأمنية التي تؤكد على تضافر جهود كافة المؤسسات الاجتماعية، الأمنية، المدنية، و التربوية لتحقيق الأمن الشامل، و في ضوء العناية بتنمية الثقافة الأمنية و التفاعل مع الأحداث العالمية و مستجدات العصر أتت الحاجة إلى إعداد أبناء هذا الوطن إعدادا أمنيا شاملا و الاهتمام بالتنشئة و التربية الأمنية للأجيال.

أولاً) مفهوم الثقافة: أشار علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا إلى الثقافة من عدة جوانب أشهرها تعريف إدوارد تايلور للثقافة و الذي قدمه في كتابه المشهور الثقافة البدائية عام 1471م و الذي أورد فيه التعريف التالي على أن الثقافة أو الحضارة بالمعنى الإثنوغرافي الواسع هي كل مركب يشتمل على المعارف والمعتقدات و الفن و القانون و الأخلاق و التقاليد و كل القابليات و العادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في مجتمع و يعرفها كلباترك بأنها: " كل ما صنعتته يد الإنسان و عقله من أشياء و من مظاهر في البيئة الاجتماعية، أي كل ما اخترعه الإنسان و كان له دور في العملية الاجتماعية فاللغة والعادات و التقاليد و المؤسسات الاجتماعية و المفاهيم و الأفكار كلها عناصر ثقافية لأنها من صنع الإنسان. (1)

من خلال التعاريف السابقة نجد أن الثقافة هي السلوك المكتسب و يتضمن كل الأساليب المألوفة والأفكار و القيم التي يمارسها الإنسان ، و يحرصون عليها كأعضاء في مجتمع منظم و الثقافة بطبيعتها لا تتجلى لنا كظاهرة إلا بعد إدراك تأثيراتها، و لكل ثقافة خصائصها التي تميزها و تحدد ملامحها عن غيرها.

ثانياً) مفهوم الأمن: لقد حظي مفهوم الأمن العديد من المجالات و التخصصات لذلك تعددت تعاريفه. آرنولد "Arnold" قدم تعريفا ذا جانبين للأمن " الأول: الموضوعي يعني غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، و الأخر: الذاتي و الذي يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم، و من ثم فإن المعنى الحقيقي للأمن يشمل اطمئنان الإنسان لانعدام التهديدات الحسية لحقوقه، و لتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية و المعنوية و المادية و لشعوره بالعدالة الاجتماعية.

أما "خليل" فيشير إلى أن الأمن يعني " صيانة الإنسان في نفسه و ماله و عرضه و ممتلكاته كلها من أي عدوان يهدد أمنه و يروع حياته في أي شأن من الشؤون كلها و يورد "البحني" تعريفا شاملا للأمن و هو " حصيلة مجموعة من الإجراءات و التدابير التربوية و الوقائية و العقابية، التي تتخذها السلطة لصيانة المجتمع واستتبابه داخليا و خارجيا انطلاقا من المبادئ التي تدين بها الأمة و لا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد و المصالح المعتمدة. (2)

فالأمن هو إحساس الفرد و الجماعة البشرية بإشباع دوافعها البيولوجية و النفسية ، وتحقيقه مرتبط كذلك بتوفير الدافع المادي كالمسكن الدائم المستقر و الرزق الجاري و التوافق مع الغير و السكينة العامة حيث تسير حياة المجتمع في هدوء نسبي. (3)

و بذلك يمكن أن نعرف الأمن بأنه مجموعة الأسس و المرتكزات التي تحفظ للدولة تماسكها و استقرارها و تكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات و الاستقرار في مواجهة المشكلات التي تعترضها ليس فقط في مجال الأمن و السلامة العامة، و إنما أيضا في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية و السياسية والاقتصادية و الغذائية و الصحية و الثقافية و غيرها من المقومات الأساسية التي تقوم عليها الدولة وتمكنها من تحمل مسؤوليتها تجاه مواطنيها و تجاه المجتمع الدولي الذي ينتمي إليه.

ثالثاً: مفهوم الثقافة الأمنية: يعرفها العديد من العلماء المعاصرين على أنها " عملية تعليم و تعلم المفاهيم الأمنية و الخبرات اللازمة للمواطنين، لتحقيق الأمن الوطني، و حماية الموارد الطبيعية، و مقاومة الرذيلة و الأمراض الاجتماعية، و هي عملة ذات وجهين: تربية أمنية للشرطة والمواطنين على حد سواء، تجعل الشرطي و المواطن رجلاً أمن".

عرف "عبد العزيز" الثقافة الأمنية بأنها " القيم و الأخلاق الرفيعة و المعارف العامة و المعلومات الأمنية التي لها صلة بعمل رجال الأمن".

و عرف "المالكي" أيضاً بأنها " مجموعة العلوم و المعارف و المهارات التعليمية و التدريبية و التقنية، التي لا بد لرجل الأمن أن يتسلح بها عن طريق الالتحاق بالمؤسسات الأمنية لتنمية مداركه اللازمة في مختلف القطاعات و الوحدات و الأقسام الأمنية.<sup>(4)</sup> كما أن هناك مفاهيم تتداخل مع مفهوم الثقافة الأمنية و تحمل نفس المعنى و علينا أن نقوم بإيضاحها و نذكر على سبيل المثال:

**(1) مفهوم التوعية الأمنية:** فالتوعية الأمنية هي ما يستهدف إثارة الوعي و الإحساس لدى الجماهير بأية مشكلة أو قضية و وضعها في منطقة الشعور بالنسبة للفرد غير الواعي، و ذلك بهدف تغيير الأنماط السلوكية أو تغيير و تعديل اتجاهات الرأي العام تجاه هذه القضايا من اتجاهات سلبية إلى اتجاهات إيجابية ( من تعاطف مع القضايا إلى رفض أو مواجهة) حسب طبيعة القضية و تأثيرها في المجتمع.

أيضاً هي التركيز على السلوك الواجب إتباعه في مختلف المواقف الأمنية، و التوعية من خطر الوقوع ضحية لبعض الجرائم أو الحوادث، وأيضاً هي التعريف بجهود الأجهزة الأمنية و دورها في خدمة أمن المجتمع، و تأكيد أهمية تعاون المواطن و تفهمه لجهود الأجهزة الأمنية، و كذلك تعريف المواطن بدوره الهام و المتميز في المساهمة في المحافظة على أمن مجتمعه من خلال منع وقوع بعض الجرائم أو الإبلاغ عن أية جريمة يعلم بها أو يشاهدها و المحافظة على مسرح الجريمة مع تعريفه بالجهات التي يمكن أن يلجأ إليها ذلك المواطن في حال تعرضه لأي طارئ أو عمل جرمي.<sup>(5)</sup>

**(2) مفهوم التربية الأمنية:** فالتربية هي عملية هادفة لها أغراضها و أهدافها و غاياتها و هي تقتضي خططا و وسائل تنتقل من الناشئ، من طور إلى طور و من مرحلة إلى مرحلة، أما المعنى الاجتماعي للتربية بصفة عامة فهي عملية تعليم الفرد كيف يتعامل مع مجتمعه و تعليمه الخبرات السابقة، و الحفاظ على التراث لأن التراث هو أساس بناء المجتمعات، فالمجتمع الذي لا يحرص على بقاء تراثه مصيره الزوال، أما بالنسبة لارتباط التربية بالأمن فيتمثل في عملية تعليم المبادئ و المفاهيم الأمنية و الخبرات اللازمة للأجيال.<sup>(6)</sup>

كما تعرف بأنها تعزيز الانتماء الوطني و الهوية الوطنية و الذاتية الثقافية للمجتمع الذي ينتمي إليه وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية و القدرة على الفحص و مقاومة و مواجهة الأفكار التي تهدد المجتمع و كيانه.<sup>(7)</sup>

و عليه فإن التربية الأمنية هي عملية ترسيخ المبادئ و القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، و هي عملية حماية الأفراد و خاصة الصغار منهم من التيارات المعادية لتلك القيم و ذلك من خلال تدريبهم على المقاومة التيارات و الأفكار التي تدعو إلى الخروج عن القانون و انتهاك الحريات و ارتكاب الجرائم، و تهدد الأمن الاجتماعي و أيضاً هي تعمل على التعريف بالضوابط القانونية و نقل المعارف المتعلقة بتطبيق و تنفيذ الضوابط و النتائج المترتبة على مخالفتها.

**(3) مفهوم الحس الأمني:** نقصد به الفراسة و الحدس الصائب فلا بد أن يكون رجل الأمن على قدر كبير من قوة الملاحظة و التدقيق في الأمور للحكم عليها و الربط بين الأحداث، و معرفة الأشياء الشاذة والملفتة للنظر و تحليلها، لأن جمع المعلومات و تثبيتها و تصنيفها و إيصالها للجهات المسؤولة في الوقت المناسب من أهم العمليات اللازمة لضمان نجاح أي

خطة مهما كانت أهدافها و أدائها أو ميادينها و هي عملية تخصص على كل مستوى سواء كانت العملية أمنية لحفظ أمن البلاد أو لحفظ أمن المواطن وممتلكاته، فكل منها يلتقي حول مطلب واحد و هو سرعة الحصول على أكبر قدر من المعلومات بأكبر قدر من الدقة و الوضوح و كل ذلك يتطلب أن يكون رجل الأمن على قدر عال من الحس الأمني.

رابعاً: خصائص الثقافة الأمنية: تستمد الثقافة الأمنية خصائصها من خصائص الثقافة العامة بما يتلاءم مع محتواها الأمني، و يمكن إبراز الخصائص فيما يلي<sup>(8)</sup>

**1- الثقافة الأمنية عملية إنسانية:** فهذه الثقافة من صنع الإنسان و يشترك فيها جميع أفراد المجتمع بأشكال مختلفة، فهي تتشكل من المعارف و القيم و المهارات و الأفكار الأمنية التي تتكون لدى أفراد المجتمع من خلال تفاعلهم مع بعضهم و مع الظروف المحيطة بهم.

**2- الثقافة الأمنية مكتسبة:** من خلال تفاعل أفراد المجتمع مع بعضهم البعض و تبادلهم القيم و الآراء والخبرات و المعارف، و من خلال ما تقوم به مؤسسات المجتمع الأمنية و المدنية من جهود لغرس و تنمية هذه الثقافة بين أفراد المجتمع عن استخدام كافة الوسائط المتاحة بما فيها وسائط التربية و التعليم، لتحقيق الأمن للفرد و المجتمع على حد سواء.

**3- الثقافة الأمنية عملية مستمرة:** تتسم الثقافة الأمنية بخاصية الاستمرار فالسمات الثقافية تحتفظ بكيانها لأجيال عدة بالرغم مما تتعرض له المجتمعات من تغيرات مفاجئة أو تدريجية و الثقافة الأمنية مستمرة من خلال توارث الأجيال و تعاقبها، حيث يعمل كل جيل على تسليمها للأجيال اللاحقة، و يساعد على استمرارها و إشباعها لغريزة الحاجة إلى الأمن لدى الأفراد، و هذا الإشباع يدعم استمرار القيم والمعارف و المهارات و المبادئ و الأفكار و الأنماط السلوكية المتعلقة بالأمن.

**4- الثقافة الأمنية عملية متراكمة:** يترتب على استمرار الثقافة تراكم السمات الثقافية خلال فترات طويلة من الزمن، و تعقد و تشابك العناصر الثقافية المكونة لها، و انتقال الأنماط الثقافية بين الأوساط الاجتماعية المختلفة و الثقافة الأمنية عملية متراكمة حيث تزداد مكوناتها من خلال ما تضيفه الأجيال لها من عناصر و خصائص، و طرق انتظام و تفاعل هذه العناصر و الخصائص.

**5- الثقافة الأمنية عملية انتقائية:** إن تراكم الخبرات الإنسانية أدى إلى تزايد السمات الثقافية و العناصر المكونة لها بصورة متعددة و مختلفة تعجز معها الأجيال البشرية عن الاحتفاظ بالثقافة في ذاكرتها كاملة مما جعل الأجيال تقوم بعمليات انتقائية من هذه العناصر الثقافية بما يحقق إشباع حاجاته و تكيفه مع البيئة الاجتماعية و الطبيعية المحيطة بها و الثقافة الأمنية عملية انتقائية من خلال ما يقوم به الأفراد من انتقاء لعناصرها بحسب الأوضاع الأمنية السائدة في المناطق المختلفة، و بحسب نوعية الأخطار المحيطة بهم.

**6- الثقافة الأمنية عملية قابلة للانتشار:** تنتقل العناصر الثقافية بطريقة واعية داخل الثقافة نفسها من جزء إلى جزء آخر، و من ثقافة مجتمع إلى ثقافة مجتمع آخر و يتم هذا الانتشار عن طريق احتكاك أفراد المجتمع الواحد مع بعضهم البعض، أو عن طريق احتكاك المجتمعات مع بعضها، و يكون هذا الانتشار فعالاً عندما تحقق العناصر الثقافية فائدة للمجتمع، و حينما تلقى قبولا من أفرادها لقدرة على حل مشكلاتهم و إشباع حاجاتهم، و بذلك فإن عناصر الثقافة الأمنية تنتشر بشكل سريع و فعال بين الأفراد والمجتمعات و ذلك لأنها تشبع غريزة الحاجة إلى الأمن لديهم و تحل مشكلاتهم المتعلقة بالخوف و عدم الطمأنينة للأوضاع الأمنية المحيطة بهم.

7- الثقافة الأمنية عملية متغيرة: إن من أهم خصائص و سمات الثقافة الأمنية التغير و التطور والاكتساب و الإضافة، و ذلك بفعل تغير الأزمان و الأجيال و بفعل التقاء الثقافات مع بعضها البعض من خلال أفراد المجتمع المختلفين ثقافيا، فالثقافة الأمنية في تغير مستمر حيث تدخل عليها ملامح جديدة و تزول بعض الملامح القديمة.

8- الثقافة الأمنية نظام متكامل: حيث تتجه باستمرار إلى خلق الانسجام بين عناصرها المتعددة، و من ثم فإن أي تغيير يحدث في أحد جوانب نمط الحياة لا ينعكس أثره على باقي مكونات النمط الثقافي.

خامسا: وظائف الثقافة الأمنية:

تكمن وظائف الثقافة الأمنية فيما يلي:

1- الإسهام في عملية الضبط الذاتي: فالضبط الاجتماعي هو قوة ضابطة يمارسها المجتمع على أفراد حماية مقوماته و الحفاظ على قيمه و مواصفاته، و يقاوم بها كل ما يتعرض له من انحراف سلوكي أو فعل إجرامي من خلال أعرافه و تقاليده على المستوى الرمزي و أجهزته المادية الضابطة على المستوى الفعلي.<sup>(9)</sup>

2- الإسهام في الأمن الوقائي: و تكمن في تربية الفرد على مبدأ اتخاذ الاحتياطات الأمنية الواقية من الجريمة و الانحراف و كذا تربيته على احترام الأنظمة و التقيد بها، فالوقاية كما يقال: " درهم وقاية خير من قنطار علاج "، و عليه فهي تسعى لإبعاد الفرد عن البيئة الاجتماعية الدافعة للإخلال بالأمن و مخالفة القوانين الأمنية.<sup>(10)</sup>

3- الإسهام في أعمال ضبط الجرائم و المخالفات الأمنية: و ذلك من خلال تكوين وعي أمني لدى الأفراد ليساهموا في إنجاح دور رجال الأمن في ضبط كل ما يعكر الأمن الاجتماعي، و هو ما يتطلب دقة المعلومات و صحتها و سرعة وصولها للأجهزة الأمنية لتتمكن من ضبط المخالفات الأمنية والجرائم، و ينبغي على الفرد أن يعرف طبيعة مساعدته لرجال الأمن و التي تتمثل في:

أ- الإبلاغ عن الحوادث الأمنية بالسرعة الممكنة.

ب- الإدلاء بالشهادة المطلوبة و عدم إخفاء أي معلومة تفيد في ضبط المخالفات الأمنية.

ج- عدم التستر على من له علاقة بإخلال الأمن فالتستر نفسه هو جزء من إخلال الأمن.

د- تسهيل عمل الجهات الرسمية المكلفة بضبط المخالفات و عدم إعاقة عمل تلك الجهود.

هـ- التقيد بالتعليمات و الأنظمة الأمنية حتى لا يحدث تجاوز من قبل الأفراد في هذا الجانب.<sup>(11)</sup>

4- الإسهام في عملية الإصلاح السلوكي: تساهم الثقافة الأمنية في إصلاح سلوك من يتسمون بسلوك لا يتسق مع المعايير الأخلاقية و الاجتماعية السائدة، من خلال التوجيه، التشجيع و العقاب، و عمليتي التوجيه و العقاب و الإرشاد ليست هدفا بحد ذاته بقدر ما هي وسيلة لإصلاح الفرد الجانح و ضبط لسلوكه.

5- الإسهام في عملية الوحدة الاجتماعية بين مواطني الدولة: تتمثل الوحدة بين أبناء المجتمع عاملا مهما لتماسكه و توافقه، و أن خلل الوحدة الاجتماعية يشكل خلل بالأمن الاجتماعي و الوطني، و لذلك فإن الثقافة الأمنية تعد الأفراد ليكونوا عوناً في تحقيق ذلك، و تربيته على تجسيد معاني الوحدة و الاتفاق و تربيته على المحافظة على استقرار المجتمع.<sup>(12)</sup>

لكن عبد الله الصعيدي يشير في كتاباته على أن للثقافة الأمنية وظيفتين رئيسيتين هما:

أ- التنشئة الاجتماعية الأمنية للفرد: و التي تتمثل من خلال التعريف بالسلوكيات المقبولة و الغير مقبولة اجتماعيا و تعريفه بالأعراف القانونية و الاجتماعية و بنوعية العلاقات السائدة في المجتمع.

ب- الضبط و التحكم: حيث تعمل الثقافة الأمنية على توجيه الأفراد من خلال المواد المكتوبة و الغير المكتوبة التي توضح للفرد الخطوط التي عليه إتباعها في سلوكه مما يشكل ضبطا داخليا لدى الفرد. (13)

سادسا: بعض الأساليب المعتمدة في تنمية الثقافة الأمنية: و يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- 1- تشجيع وتحفيز الأفراد على المشاركة مع رجال الأمن، و ذلك عن طريق تنفيذ حملات دعائية للتعاون وهو ما يعرف بالشراكة المجتمعية.
- 2- التشجيع على احترام القوانين و الأنظمة و اللوائح الصادرة من السلطات.
- 3- ترسيخ فكرة أن الجريمة هي مسؤولية المجتمع كله، و إن إسهام كل فرد و كل مجموعة في الحلولة دون تعرض المجتمع لأخطار الجريمة يعد ضرورة لصيانة المجتمع.
- 4- عقد ندوات يشارك بها رجال الأمن و يلتقون مع أفراد المجتمع حتى يذوب الحاجز النفسي بينهما.
- 5- تدريس بعض المواد الأمنية في المؤسسات التعليمية و التربوية و التكوينية التي تكسب أفراد المجتمع ثقافة قانونية و نظامية
- 6- تعميم الثقافة الأمنية و ذلك عن طريق إلقاء ضباط المؤسسات الأمنية المؤهلين بصفة دورية بعض المحاضرات ذات الصلة بالثقافة الأمنية و القوانين و مستجدها، و ما يجب أن تكون عليه علاقة الفرد مع المؤسسات الأمنية .
- 7- توعية الفرد بالأساليب الجديدة لمواجهة النشاط الإجرامي.
- 8- توعية الأفراد بأساليب المعاصرة التي يعتمد عليها المنحرفين و المجرمين في ارتكاب الجرائم المختلفة.
- 9- تعزيز مفهوم الشرطة الحوارية أو ما يعرف بالشرطة المجتمعية و تأكيد مبدأ الشراكة الاجتماعية تحمل شعار ( الأمن مسؤولية الجميع و المواطن هو رجل الأمن الأول).

سابعا: الثقافة الأمنية و التحصين الاجتماعي:

علينا أن نشير أن الثقافة الأمنية تلعب دور كبير في تحصين الأفراد من شبهات و من كل السلوكات الغير أخلاقية و تعمل على تقوية اتجاهات الأفراد و قيمهم الأخلاقية، وبرزت أهمية الثقافة الأمنية وحصانتها للفرد خاصة في السنوات الأخيرة أين عرفت المجتمعات تطور رهيب على كل المستويات و خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المعلوماتية مما أسفر عن وقوع ثورة جارفة في نشر و تبادل المعلومات عن طريق الانترنت و وسائله المختلفة و عرفت الجريمة تطور لم تشهده البشرية من قبل و أصبح الإنسان يقف أمام أبواب عوالم لا تعرف القيود القيمية و أمام واقع يسهم في عولمة الانحراف و الجريمة و الإرهاب و التطرف داخل المجتمع العام و بين الجماعات الخاصة و من هذا المنطلق ظهرت نداءات عديدة من مختلف الباحثين والمفكرين على ضرورة تحصين المجتمع بالثقافة الأمنية و توعية الأفراد و تربيتهم تربية أمنية سليمة تحمل مواقف مضادة و معادية للسلوك الإجرامي و ذلك بترسخ مفاهيم و مبادئ أخلاقية في نفوس الأفراد.

و يرى الباحث "عبد الرحمن إبراهيم الشاعر" في كتابه " الثقافة الأمنية المفهوم و الواقع " أن المثيرات العالمية المعقدة توقع أثارا متفاوتة و تعمل على إيقاع الأفراد في حالات من الاختلال و التوازن القيمي للمجتمع، فالعالم الالكتروني لا يعترف بالحدود الدولية و لا يراعي اختلاف الثقافات مما يوقع الأفراد في حالات من الأنوميا و الإغتراب الوجداني و النفسي فلن يستطيع التحكم في سلوكه و لا ضبط قيمه مع قيم مجتمعه. (14)

فقد دعت الضرورة إلى تطوير أبنية اجتماعية مرنة و متغيرة تستجيب لهذه المتغيرات لإدماج الفرد مع قيم المجتمع و أعرافه، من خلال التضامن و الانتماء الاجتماعي، و كذا العمل على تكوين نظم اجتماعية عامة من المعتقدات و القيم المشتركة بحيث يمكن التركيز على دفع الفرد للضبط الذاتي الداخلي و ليس الخارجي. (15)

وعلينا أن نشير أن عملية التحصين الاجتماعي مشابهة لعملية التطعيم، فقد قدم "ماكجواير" نظريته في التطعيم التي استخلصها من المقاومة البيولوجية للمرض وبين أن التحصين الاجتماعي يقوم على تقوية اتجاهات الفرد وقيمه المضادة للانحراف، وذلك اعتمادا على القيم والمبادئ التي يحملها تجاه احترام النظام العام، من خلال هذا التحصين يتمكن أيضا من مواجهة ودحض سلوكاته المضادة للقانون نتيجة نظام المعتقدات القوي الذي يحمله، كما قدم "برهم" نظريته التي تركز على المقاومة النفسية والتي تدخل ضمن نطاق التحصين الاجتماعي، حيث يكون الفرد لديه قدرة كبيرة على مقاومة سلوكاته، والمقصود بالمقاومة هنا أي عندما يمنع الفرد نفسه من تنفيذ نشاط أو سلوك مع حريته الكاملة، وتعتمد قوة المقاومة على أهمية السلوك الممنوع وقوة التهديد في حال حدوثها،<sup>(16)</sup> وتقوم عملية التحصين الاجتماعي ضد الجريمة على بناء شخصية مقبولة اجتماعيا والتي تبني على أساس الضبط الداخلي وهو التحصين الأمثل من الانحراف والجريمة، وذلك بتشكيل إطارا مرجعيا لسلوكيات الفرد النابعة من المنظومة القيمية التي يحملها ولا يمكن إغفال دور التنشئة الاجتماعية فهي تلعب دورا هاما في تقوية مقاومة الفرد ضد الانحراف والجريمة.

وعلينا توضيح أمرا مهم أن موقف الناس من الأجهزة الأمنية واتجاهاتهم نحوها والصورة المتكونة في أذهانهم عنها ذلك كله يرتبط بالموقف من السلطة الحاكمة ومدى عدالتها أو ظلمها في استخدامها لأجهزة الأمن أو الشرطة أو العسكر، كما يرتبط الأمر أيضا بحالة الأمن والاستقرار والاطمئنان على النفس والأموال التي تحققها الدولة أو السلطة، فيكون موقف الأفراد إيجابيا أو سلبيا، وصورة رجل الأمن محبة أو غير محبة، بحسب حالة الأمن الملموسة.

وقد أشارت العديد من الأبحاث في المجتمعات العربية أن صورة رجل الأمن في عقولهم وأذهانهم هي صورة الرجل القاسي الفظ الذي يأخذ الناس بالشبهة، فالمواقف السلبية من الشخصية الشرطية لا تساعد على عملية التحصين وهي أحد معوقات التعاون والتقارب بين الشرطة والأفراد فلا يمكن أن نصل إلى عملية التحصين الاجتماعي وعلى تقوية اتجاهات الأفراد ومكافحتهم للزدلية من دون تحسين نظرة الأفراد للأجهزة الأمنية والقضاء على معوقات التعاون والتقارب بين المواطن والشرطة.

#### ثامنا:التغير الاجتماعي و دواعي نشر الثقافة الأمنية

شهدت المجتمعات الغربية والعربية تطورات وتغيرات مختلفة على جميع الأصعدة، أوجبت على الجهات الأمنية التغيير من سياستها وبرامجها وأيديولوجياتها لكي تتماشى نشاطاتها مع تلك التغيرات المعاصرة، كما دعت الضرورة إلى وضع آليات واستراتيجيات أمنية وفق أسلوب علمي يسعى إلى تحقيق الأهداف القريبة والبعيدة المدى لتحقيق الغيات الأساسية من نشر الثقافة الأمنية. حتى تتمكن من تنفيذ برامجها المسطرة وتتوافق مع ما هو موجود وليس على ما كان موجود. بمعنى أن الثقافة الأمنية التي سعت الجهات الأمنية لنشرها في السابق ارتبطت بعناصر وظواهر اجتماعية معينة إلا أنها لا تبقى ثابتة وعليه فإن تغيير الثقافة الأمنية وسبل نشرها ومتضمناتها هو أمر ضروري لكي تتمكن من مواجهة الجرائم والانحرافات الموجودة في المجتمع المعاصر.

أما بالنسبة لدواعي نشر الثقافة الأمنية فتمثلت في جملة من العوامل من بينها:

(1)- تزايد نسبة الجريمة: أدت التغيرات الاجتماعية الاقتصادية والديمقراطية إلى تزايد نسبة الجرائم وتعدد أنواعها كالقتل، السرقة، التمرد، الاعتداءات بأنواعها والتدمير، الجرائم الإلكترونية، الإرهاب، والتطرف..إلخ. ويرجع أسباب انتشارها وتزايدها إلى:

أ- التغير الاجتماعي والثقافي.

ب- زيادة عدد السكان.

ج- التغيير على مستوى البيئة الاجتماعية و الأسرية.

د- الهجرة من الريف إلى المدينة.

هـ- التفكك الاجتماعي.

و- ضعف الوازع الديني.

و من هنا دعت الضرورة إلى أهمية التكامل بين القطاعات الأمنية و التربوية و الاتجاهات نحو تبني نظرية الأمن الشامل الذي يشارك فيه مختلف أفراد المجتمع.

(2) - التغير الاجتماعي و الثقافي: نظرا لحدوث التغيرات الاجتماعية و الثقافية فقد دعت الضرورة إلى تطبيق التربية الأمنية لنشر الثقافة الأمنية و ذلك لمساعدة الأفراد على التكيف مع متطلبات المجتمع المعاصر.

(3) - تنامي ظاهري الإرهاب و التطرف: عرفت المجتمعات في الآونة الأخيرة تنامي رهيب في ظاهري الإرهاب و التطرف، و قد أدت هذه الهجمات إلى العديد من الآثار النفسية و الاقتصادية و الأمنية مما يتطلب مقاومة الفئة الضالة، و عليه فضرورة نشر الثقافة الأمنية و الحس الأمني تكمن أساسا في توضيح المفاهيم المغلوطة حول قضايا الغلو و التطرف التي شاعت في المجتمع. (17)

(4) - تنامي ظاهرة المخدرات و استخدامها: يشكل تعاطي المخدرات تهديدا للأمن الاجتماعي واستقراره، و ذلك لكون متعاطي المخدرات قد يمارس أفعالا تهدد الأمن الاجتماعي و قد تصل إلى ارتكاب الجرائم، و عليه فإن ضرورة التوعية الأمنية تكمن في إبراز مضار المخدرات و التوعية بتداعياتها، و كذا ترغيب الشباب في الامتناع و المقاومة و عدم الخضوع لإغراءات المخدرات.

(5) - ثورة المعلومات و الاتصالات: بالرغم من ان ثورة المعلومات و الاتصالات قد أسهمت في تراكم و تزايد الكم المعرفي و الاتصالي بين الشعوب و الجماعات إلا أنها قد أسهمت أيضا في نشر المضامين السلبية و تضارب بين القيم و المبادئ و الثقافة التي يحملها الفرد و تلك التي يكتسبها و يشهدها من خلال وسائل الإعلام، و عليه دعت الضرورة إلى ترسيخ الثقافة الأمنية داخل الفرد كمحاولة توعية الفرد و منعه من الوقوع في حالة الاغتراب.

(6) - التغير الديمغرافي: أدى التطور الاقتصادي إلى تزايد سريع في نسبة السكان نظرا للحاجة إلى العمال كالهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة أو الحاجة إلى عمالة من بلدان أخرى مما أدى ظهور عدد من المشكلات الاجتماعية و تغيرات في النظام المجتمعي العام، مما أقر بضرورة الحاجة إلى تطوير مهام جهات الضبط الرسمية بما في ذلك قطاعات الأمن المختلفة للعمل على نشر ثقافة أمنية هادفة تحقق الأمن الاجتماعي الشامل.

(7) - تكوين صورة إيجابية للقطاعات الأمنية: إن معظم أفراد المجتمع يحملون نظرة سلبية لرجال الأمن والعاملين في القطاعات الأمنية، و هذه الصورة السلبية لا تساعد رجال الأمن على أداء مهامهم و تقف كعائقا مانعا لتعاون أفراد المجتمع معهم و نشر الثقافة الأمنية ستساعد بشكل كبير في إزالة الحاجز و تقليص الهوة بين الشرطة و المجتمع و تؤلف بين الناس و تقضي على الأحكام المسبقة المسيئة لسمعة أجهزتنا الأمنية و وظائفها النبيلة.

و عليه فإن الثقافة الأمنية تعمل على تقديم الصورة الإيجابية الحقيقية عن رجال الأمن و دورهم في حماية الأفراد و المجتمع و تساهم بشكل كبير في ترسيخ هذه الصورة و استمرارها في أذهان الأفراد مما يجعلهم يحترمونها و يتفاعلون معها و بالتالي يخضعون للضوابط القانونية التي يضعونها. (18)

تاسعا : سلبيات عدم نشر الثقافة الأمنية:

يمكن حصر سلبيات عدم نشر الثقافة الأمنية على المستوى الاجتماعي في النقاط التالية:

- 1- وقوع الأفراد في حالة من التششت القيمي و التضارب في السلوكيات مما يعكر صفو الشعور بالأمان بينهم.
  - 2- عدم تمكن الأفراد من التكيف مع المواقف البيئية المختلفة و عدم التمكن من الاستجابة للمواقف استجابة موحدة و سليمة.
  - 3- تضعف ثقافة أعضاء المجتمع مما يشكل عائقا في تفاعلهم و توافقهم مع بعضهم البعض.
  - 4- عدم تمكن الفرد من التوافق مع ثقافة مجتمعه و وقوعه في مشكلات أعظم حينما ينتقل من منطقة لأخرى.
  - 5- وقوع الفرد في حالات من التوتر و الحيرة نتيجة عدم تمكنه من تفسير بعض المواقف و كيفية تعامله معها، مما قد يسفر عن وقوعه في أخطاء تجعل منه ضحية أو تشكل سلوكياته عائقا لوظائف الجهات الأمنية.
  - 6- بقاء الأفراد في حالة من الجهل إزاء التعامل مع المواقف و الجرائم و كذا طرق الوقاية منها.
  - 7- عدم تمكن الفرد من التعامل مع مشاكل الحياة الاجتماعية بطريقة مباحة و قد تفسر تفاعلاته مع هذه المواقف إلى ما يضر به نفسه و مجتمعه.
  - 8- عدم تمكن الجهات الأمنية من الحصول على معلومات تساعدهم على اتخاذ القرارات اللازمة والتصرف بشكل مقبول اجتماعيا و قانونيا.
  - 9- حمل الأفراد صورة ذهنية سلبية و غامضة حول المراكز و الشخصيات الأمنية.
  - 10- ضعف الحس الأمني لدى المواطن، و قلة الوعي بأهمية المراكز الأمنية و جهله لحقوقه و واجباته القانونية.
  - 11- وقوع عوائق على الجهات الأمنية للتصدي للجريمة بأنواعها، و في سبيل الوقاية منها و إكتشاف ما يقع عنها.<sup>(19)</sup>
  - 12- عدم تمكن الفرد من مواجهة الجرائم نتيجة جهله لأسباب الجرائم و أضرارها و طريقة التعامل معها.
  - 13- جهل المواطن بمختلف القوانين و الخطط الأمنية و طرق التعامل مع الجرائم المختلفة و بالتالي فهو مستمر الشعور بالاضطراب و قلة الأمن.
  - 14- عدم التمكن من إبراز مجالات التعاون و المساعدة بين الأفراد و المصالح الأمنية، بطئ تطور إستراتيجيات مواجهة الجرائم و صعوبة خلق التوازن داخل المجتمع.<sup>(20)</sup>
- عاشرا: الإجراءات اللازمة لنجاح برامج الثقافة الأمنية المعتمدة من طرف الشرطة
- لنجاح برامج الثقافة الأمنية تقوم الأجهزة الأمنية بتنفيذ خطوات و برامج عملية و إجراءات إدارية وتنفيذية التالية:
- 1- التعاون مع القطاعات الإعلامية في الترويج و التهيئة لبرامج الثقافة الأمنية و تنمية الحس الأمني.
  - 2- تأسيس مراكز للدعم الإعلامي بالاشتراك مع الأجهزة الأمنية ( الشرطة ) و التربوية لنشر برامج تعليمية و تكوينية للتربية الأمنية و أنشطتها لغرض تعميم الثقافة الأمنية.
  - 3- تأليف الكتيبات و المطويات و تصميم المنشورات و الملصقات الإعلامية لتوسيع نطاق النشر لهذه الثقافة القانونية و النظامية ليتمكن كل فرد من التعرف على حقوقه و واجباته.
  - 4- تقديم إحصاءات و أفلام أمنية توعوية تحمل مواظ أخلاقية و لتبصير المجتمع بالوسائل التي يستخدمها المجرمين في ارتكاب جرائمهم.
  - 5- العمل على إقامة لجان و فرق عمل مشتركة بين وزارة الداخلية و وزارة التربية و التعليم.

- 6- الاستعانة بالمختصين في مجال التربية و علم الاجتماع و علم النفس و الشريعة الإسلامية لتطوير برامج و إستراتيجية التربية الأمنية للأجيال.
- 7- العمل على إعداد المواد السمعية و البصرية لدعم المحتوى التعليمي.
- 8- تشجيع الشباب على الانخراط في مجالات التطوع و المشاركة الأمنية و دعوة بعض الشخصيات الرياضية و الفنية و العلمية لاستضافتها للمشاركة في البرامج التثقيفية المعتمدة من طرف الأجهزة الأمنية
- 9- إقامة المعارض الأمنية و دعوة الأسر و أولياء الأمور للمشاركة فيها (أبواب مفتوحة).
- 10- اعتماد أساليب الحوار و المناقشة و المشاركة و كسب الثقة و الإطمئنان للأجهزة الأمنية مما يعزز تفاعل الأفراد و يدعم مشاركتهم بصفة فعالة.
- و علينا أن نشير أن العمل التوعوي هو من بين الإجراءات و الإستراتيجيات الأمنية التي تعتمدها الشرطة الجوية الجزائرية في عملها الاجتماعي حيث تركز على تعريف الجمهور بحقوقهم و واجباتهم و حب الوطن و التمسك بالعالم الوطنية و الهوية الجزائرية، فالشرطة الجوية يقوم ضباطها والمختصين بوضع خطة سنوية لتقديم المحاضرات عن الدور و المهام التي ينجزها رجال الأمن في مكافحة الجرائم المختلفة و كذلك الحاجة إلى تعاون أفراد المجتمع في مقاومة الجريمة و مكافحتها قبل استفحالها أي في مهدها.
- تلقي هذه المحاضرات من قبل أفراد مؤهلين يمتلكون القدرة على التأثير و على مخاطبة الشباب و جلب انتباههم و أن تستخدم الوسائل المرئية و المسموعة و العروض الحاسوبية و تقديمها بصورة مشوقة لكي ينجذب نحوها الطلاب بصفة خاصة و المجتمع ككل بصفة عامة كما تقوم الشرطة الجوية بالاستعانة ببعض المجرمين النابئين لتقديم نماذج واقعية للآثار الفردية و الاجتماعية لتلك الآفات.
- نستخلص مما سبق أن الثقافة الأمنية هي ركيزة أساسية يحتاجها الفرد و المجتمع و تستند إليها حياة البشرية للشعور بالأمن و الاطمئنان لتحقيق التقدم في جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية و السياسية والاقتصادية و الحضارية لذلك تسعى المجتمعات الإنسانية منذ القدم على اختلاف معتقداتها و توجيهاتها و مستوياتها إلى توفير الأمن و إستقرار أنظمتها المختلفة، و بذلك وسعت من إجراءات استتباب أمنها من إجراءات الحماية الأمنية و العسكرية إلى إعداد الإنسان ذاته ليكون حجر الزاوية في ضمان الأمن والاستقرار من خلال تثقيفه و توعيته، فالإنسان بحمله لرصيد من الثقافة الأمنية فإنه يستطيع التفاعل مع ظروف و متطلبات الحياة و التغلب على المشكلات المجتمعية وكلما يهدد كيانه ، و عليه فإن كل المؤسسات التربوية والأجهزة الأمنية تعمل باجتهاد على نشر الثقافة الأمنية لتحقيق شعار الأمني المتداول " الأمن مسؤولية الجميع و ما الشرطة إلا أداة لتحقيقه".

## قائمة المراجع:

- (1) إسماعيل فاروق مصطفى: "الأنترولوجيا الثقافية"، دار الثقافة، الدوحة 1986، ص ص: 10-12.
- (2) العوجي مصطفى: الأمن الاجتماعي معوقاته - تقنياته - ارتباطه بالتربية المدنية - مؤسسة نوفل للنشر، بيروت 1983، ص 41.
- (3) نافع محمد عبد الكريم: الأمن القومي، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة 1975، ص 53.
- (4) الشحقاء فهد بن محمد: "الأمن الوطني: تصور شامل"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 35.
- (5) عبد الله سعود: برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2012، ص 60.
- (6) حامد زهران: "الأمن النفسي دعامة أساسية للأمن الفردي العربي والعالمي"، ندوة الأمن القومي العربي، اتحاد التربويين العرب، بغداد 1988 ص 18.
- (7) معتز عبد الحميد: تصور مستقبلي للتوعية الأمنية في المناهج الدراسية، سنة 2007، ص 18.
- (8) العمري محمد بن سعيد محمد: "الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالرضا الوظيفي في الأجهزة الأمنية"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2001، ص 37-40.
- (9) محمد صفوح الأخرس: "نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2011، ص 89.
- (10) عبد الرحمن محمد العسيري: "إسهام المواطن في العمل الوقائي من أخطار الجريمة والانحراف"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 1424هـ، ص 173.
- (11) محمد صفوح الأخرس: مرجع سابق، ص ص 57-58.
- (12) المرجع نفسه: ص 93.
- (13) عبد الله الصعدي: الثقافة الأمنية ودورها في التنمية، "مجلة الفكر الشرطي لشرطة الشارقة"، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 20.
- (14) عبد الرحمن إبراهيم الشاعر: "الثقافة الأمنية المفهوم والواقع"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2019، ص 05.
- (15) ذياب البداينة: "هندسة الثقافة الأمنية والتحصين الاجتماعي ضد الجريمة"، مجلة الفكر الشرطي، مج 7، عدد 2، شرطة الشارقة الإمارات العربية المتحدة 1998، ص 24.
- (16) ذياب البداينة: مرجع سابق، ص 14.
- (17) سليمان عبد الرحمن الحقييل: "حقيقة موقف الإسلام من التطرف والإرهاب"، الرياض، 2001، ص 74.
- (18) الخميسي سيد سلامة: "الضبط الاجتماعي في المجتمع العربي من منظور تربوي"، الرياض 2005، ص 68-69.
- (19) عبد المحسن البدوي: "مستقبل الإعلام الأمني الشرطي"، الخرطوم 2003، ص 09.
- (20) ممدوح خليفة السبيلة: "تصور إستراتيجي لنشر الثقافة الأمنية في المجتمع السعودي"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2015، ص 26-27.